

الدوحة تقر بضعف نظامها المالي لتبرير انتهاكات حقوق العمال

مكتب الاتصال الحكومي يسارع لحذف الاعتراف من موقعه ومواقع الصحف القطرية

صدر اعتراف صريح عن مكتب الاتصال الحكومي القطري بضعف النظام المالي وشح السيولة وهو يحاول تبرير سبب تأخر دفع أجور العمال الأجانب. وقد أدرك بعد وقت قصير خطورة الاعتراف وسارع إلى حذفه من موقعه ومواقع جميع الصحف القطرية.

الدوحة - كشف الرد القطري على تقارير انتهاكات حقوق العاملين في مشاريع البنى التحتية لمونديال 2022 الذين يواصلون احتجاجاتهم منذ أيام، عمق الأزمة المالية والاقتصادية التي تعاني منها الدوحة.

وأقر مكتب الاتصال الحكومي في قطر بوجود أزمة سيولة عميقة في بيان ملتبس ومراوغ وهو يحاول إعلان ما أسماه بـ"نتائج التحقيق في الإضراب السلمي لعدد من العمال".

وقال البيان إن السلطات "فتحت تحقيقاً في الإضراب الذي نفذته عمال في منطقة الشحانية يوم الرابع من أغسطس الجاري وقد تم اعتقال الموقعين المفوضين من الشركتين المعنيتين".

وأكد البيان أن «السبب وراء التأخير في دفع أجور العمال جاء نظراً لوجود تدفق نقدي سلبي لدى شركتين حدث نتيجة التأخر في الدفع من قبل عناصر أخرى في سلسلة التوريد» دون ذكر تلك أسماء «العناصر» المسؤولة عن نقص السيولة المالية، الذي يهدد بإفلاس تلك الشركات.

وسرعان ما أدرك مكتب الاتصال الحكومي خطورة الاعتراف بأن الشركات والنظام المصرفي يعاني من أزمة سيولة، ليحذف البيان بعد وقت قصير من موقعه وكذلك من جميع مواقع الصحف القطرية.



مكتب الاتصال الحكومي القطري أقر أمس بوجود أزمة سيولة لدى الشركات القطرية



استعباد بلا أجور

يزال القانون القطري يحظر على العمال الوافدين الانضمام إلى نقابات أو المشاركة في إضرابات. وتصدت السلطات القطرية منذ أشهر إلى محاولة مجموعة من العمال الوافدين الاحتجاج على سوء ظروفهم المهنية وتأخر رواتبهم، حيث تم منعهم من التظاهر ليتحول الاحتجاج السلمي إلى أعمال شغب نجمت عنها خسائر مادية، في ظل تعميم إعلامي تام من مختلف وسائل الإعلام القطرية. وانفقت الدوحة على مدى سنوات عشرات مليارات الدولارات لتحسين صورتها وتعزيز نفوذها خارجياً عن طريق شراء عقارات ومصارف وأندية لكرة القدم في أوروبا، وهو ما ألقى أعباء كبيرة على اقتصادها واضطرها إلى زيادة الاقتراض المحلي والخارجي. وتجد الدوحة نفسها في عزلة دولية خائفة وهي تتخبط في فخ خطير بين محاولة إرضاء واشنطن وبين ارتباط مصالحها مع خصوم الإدارة الأميركية في إيران وتركيا في سياسات دعم الجماعات المتطرفة.

أصولهم الموجودة في قطر، خاصة من الإمارات والسعودية. وقفزت قيمة إصدارات قطر من أدوات الدين المحلية، خلال النصف الأول من العام الجاري بنسبة 45.57 بالمئة على أساس سنوي لتصل إلى 7.92 مليار دولار، مقارنة بنحو 5.44 مليار دولار في الفترة نفسها من العام الماضي. ويأتي ارتفاع إصدارات الدين المحلية رغم مزاعم وزارة المالية القطرية بتجريح تسجيل فائض في الموازنة بقيمة 4.3 مليار ريال في 2019. وفشلت الدوحة في الالتزام بتحقيق وعود سابقة خاصة بتعديل قوانين العمالة لديها بسبب الأزمة المالية التي تمر بها، وتوجيه أنظارها نحو تمويل مشاريع أكثر أهمية من حقوق الإنسان مثل دعم الجماعات الإسلامية في بعض بلدان العالم التي تشهد صراعات. وقالت منظمة «هيومن رايتس ووتش» في تقرير حديث أن الدوحة لم تنفذ قرار إلغاء نظام الكفالة الاستغلالي، الذي يغذي الانتهاكات ويمنح أصحاب العمل سلطة مفرطة على العاملين، ولا

وعدم حصولهم على مستحقاتهم. وأبدت السلطات القطرية مرونة غير معهودة في التعامل مع إضرابات العمال الأخيرة، حيث وقفت شهادات ميدانية مواكبة شرطة مكافحة الشغب لعمال مضربين ومتجمعين في منطقة المدينة الآسيوية بالدوحة دون أن تحاول تفريقهم بالقوة. وفسر مراقبون سلوك الدوحة المعروفة عادة بعدم التسامح مع أي حركة احتجاج، بالرغبة في تطويق الانتقادات الدولية وتفادي أي صدى إعلامي يمكن أن يكشف حجم الصعوبات التي تمر بها بسبب المقاطعة العربية. وكانت السعودية والإمارات والبحرين ومصر قد قطعت العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية وخطوط النقل مع قطر في يونيو 2017 بسبب دعم الدوحة للإرهاب. ويشهد الجهاز المصرفي القطري نقصاً حاداً في السيولة نتيجة نزوح المستثمرين وسحب عدد كبير من المؤسسات والأفراد في دول مجلس التعاون الخليجي لودائعهم وتصفية

ورجحت مصادر مطلعة أن الجهة التي لم يتم ذكرها في البيان ما هي إلا شركات حكومية أو مدعومة بشكل مباشر من الحكومة التي تمر بعجز مالي خانق فشلت في تجاوزه وحصر ارتداداته. وفي محاولة لتغطية تلك التداعيات أعلنت السلطات القطرية عن تسديد رواتب العمال المضربين لتجاوز الضيعة وإغلاق ملف انتهاك حقوق العمال الذي يطفو على السطح كلما تجذبت الدوحة لإخفائه. وجاء الرد القطري المراوغ بعد أيام من فضيحة الإضرابات التي نفذها عمال في شركات تعمل في بناء منشآت رياضية لبطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 في قطر. وتداول نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي منذ الأسبوع الماضي مقاطع فيديو لمظاهرات غير مسبوقه لعمال في قطر، احتجاجاً على أوضاعهم. وظهرت في الفيديوهات حشود كبيرة من العمال الوافدين وهم يقطعون أحد الطرق لتنفيذ إضراب عن العمل نتيجة الظروف القاسية التي يعيشونها

صادرات المواشي السودانية في متاهة عقبات جديدة

المعضلات، وكشف بابتكر عن ترتيبات جارية مع الجهات ذات الصلة، لتثبيت سعر الصرف للمصريين والعمل على خفض تكلفة الإنتاج، عبر إجراءات سيتم اتخاذها خلال الأيام القادمة.

أن تبذل الحكومة مجهودات كبيرة لحل مشاكل صادرات المواشي. وقال إن الوكالة عقدت عدة اجتماعات مع مصريي المواشي للاستماع إلى مشاكلهم، والخروج بتوصيات لحل تلك

وأواخر العام الماضي تنديدا بقرتي الأوضاع الاقتصادية ونسبت وكالة الأناضول إلى أحمد بابكر مدير الوكالة الوطنية لتنمية الصادرات الحكومية تأكيداً على ضرورة

سابق من العام الحالي إن عدد المواشي المصدرة إلى الخارج في الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي بلغ نحو 2.7 مليون رأس من المواشي الحية.

يواجه السودان عقبات وعراقيل متفاقمة في تصدير المواشي، لأسباب إدارية وفنية ولوجستية، رغم امتلاكه ثروة حيوانية كبيرة تصل إلى أكثر من 110 ملايين رأس من المواشي.



مربو المواشي في طريق مسدود

تكاليف النقل والرسوم المفروضة على صادراتها. وأكد الرحيمة على أن حكومة البشير السابقة لم تبذل جهوداً واضحة لتطوير قطاع صادر المواشي، رغم أنه القطاع المحول عليه لسد فجوة النقد الأجنبي.

الخرطوم - يضع الاقتصاد السوداني، الذي يبحث عن مسار جديد أماماً عريضة، على قطاع الصادرات، كأحد روافد النقد الأجنبي الشحيح في البلاد، الذي تسبب في هبوط حاد في قيمة العملة المحلية.

وفي ظل الظروف السياسية المعقدة التي تعيشها البلاد، عقب الإطاحة بنظام الرئيس السابق عمر البشير، يحاول مصدرو المواشي سد فجوة الإيرادات من النقد الأجنبي عبر تصدير أكبر عدد من المواشي إلى الخارج.

لكن محاولات مصريي المواشي تذهب أدراج الرياح، وسط معوقات ومشاكل تعترض طريق صادرات المواشي إلى الخارج. ويمتلك السودان ثروة حيوانية كبيرة تصل إلى أكثر من 110 ملايين رأس من المواشي. لكن محللين يقولون إن المصريي يواجهون عقبات وعراقيل متفاقمة في تصدير المواشي، لأسباب إدارية وفنية ولوجستية. وقال مهدي الرحيمة الأمين العام لشعبة مصريي المواشي وهي منظمة غير حكومية، إن المشاكل التي يعاني منها مصدرو المواشي، مرتبطة بارتفاع

2.7 مليون رأس من المواشي الحية صدرها السودان في الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي

وفقد السودان نحو 80 بالمئة من إيرادات النقد الأجنبي بعد انفصال جنوب السودان في عام 2011، على خلفية فقدانه ثلاثة أرباع حقله النفطية لدولة الجنوب، وهو ما أدى إلى تراجع الإيرادات الحكومية بنسبة تصل إلى 50 بالمئة. وتشير إحصائيات حكومية رسمية إلى أن عائدات صادرات الثروة الحيوانية بلغت في العام الماضي نحو مليار دولار. وقال وكيل وزارة الثروة الحيوانية، أحمد محمود شيخ الدين في وقت